

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٩٥٥ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٣ في شأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلم القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري ،

وعلى المرسوم باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الشهر العقاري الصادر في ١٤ من أغسطس سنة ١٩٤٦ ،

وعلم ما أرته مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٥ من المرسوم الصادر في ١٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ المشار إليه النص التالي :

”يُوفى الأمين العام والأمناء والأمناء المساعدون وغيرهم من الموظفين الغربيين قبل مباشرة أعمال وظائفهم عيناً بأن يقوموا بما يوكِّل إليهم من حمل بالذمة والصدق .

ويختلف الأمين العام ومن عدام من الموظفين العين أمام وزير العدل ”.

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برأس الجمهورية في ٩ ديع الآخر لسنة ١٢٨٣ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٨٨ لسنة ١٩٦٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٣ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن معاملة المالية خدمة مكتب المشتريات بالمانيا الغربية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٨ بلائحة شروط الخدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلية ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩ والقرارات المعدلة له ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠١٩ لسنة ١٩٦٠ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩ لسنة ١٩٦٢ ،

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ١٩٦٣ في شأن معاملة مديرى وموظفى مكاتب مشتريات وزارة التربية بالخارج ،

وعلى ما أرته مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

قرر :

مادة ١ - تسرى أحكام القرار رقم ١٥٩٩ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالاعفاءات الحركية الممنوعة لرجال السلكين الدبلوماسي والقنصل وغيرهم على ضباط وموظفى مكتب التسليح والمشتريات بموسكو .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به لغاية آخر أكتوبر لسنة ١٩٦٣ .

صدر برأس الجمهورية في ٢٢ ربيع الأول لسنة ١٢٨٣ (١٢ أغسطس سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر